

يتوجه المصريون السبت إلى مراكز الاستفتاء للتصويت على التعديلات الدستورية المقترحة، التي جاءت استجابة لأهم مطالب ثورة 25 يناير، وعلى رأسها إلغاء قيود الترشح لمنصب رئيس الجمهورية، وتحديد مدة الرئاسة بولايتين كحد أقصى مدته كل منهما أربع سنوات.

فيما تتأرجح مواقف الجماعة السياسية بشأنها، في الوقت الذي عبر فيه سياسيون عن مخاوف من دخول البلاد نفقاً مظلماً في حال التصويت بـ "لا" معتبرين أن التصويت بـ "نعم" سيشيح للبلاد القدرة على اجتياز عنق الزجاجة ومنع فلول الحزب "الوطني" من لعب أي دور يجهض الثورة.

وحذر مفكرون وسياسيون من محاولة البعض إجهاض تمرير التعديلات الدستورية التي سيتم الاستفتاء عليها يوم السبت المقبل، في ضوء ما بدا لهم من وجود أجندة أمريكية تدعم بقوة التوجه الرامي للتصويت بـ "لا" ضد التعديلات على الرغم من استجابتها بشكل أساسي للمطالب التي كانت تمثل أولوية لدى حركات التغيير. واعتبروا أن الهدف من ذلك هو العمل على تعطيل العملية الانتقالية وإطالة أمدھا حتى ما بعد الأشهر الستة المحددة، وهو ما قالوا إنه يهدف خصوصاً إلى منح موطئ قدم لواشنطن للتدخل في مسار العملية السياسية في مصر، بعد أن قررت أخيراً رفع المعونة لمصر بمقدار 60 مليون دولار، وتخصيص 150 مليون دولار لدعم التحرك الديمقراطي المصري بالموازنة الجديدة.

مؤتمر أمريكي:

وربط تقرير نشرته صحيفة "المصريون" الإلكترونية الخميس بين تصاعد هذا الاتجاه الرافض ومؤتمر نظمه مركز المشروعات الدولية الخاصة، التابع لغرفة التجارة الأمريكية بواشنطن بالتعاون مع جريدة "المصري اليوم"، حول التعديلات الدستورية بالقاهرة خلال الفترة من 4 إلى 7 مارس، والذي انتهى إلى إصدار مجموعة من القرارات، تم تسليمها إلى المجلس الأعلى للقوات المسلحة من قبل لجنة مصغرة مختارة.

وعلى رأس التوصيات رفض التعديل الدستوري من حيث المبدأ، ورفض جميع الإجراءات المرتبطة به وكذلك موعد الاستفتاء، ودعوة النخبين في حال إذا ما أصر المجلس الأعلى للقوات المسلحة على إجراء الاستفتاء بالذهاب إلى صناديق الاقتراع والتصويت بـ "لا" دون أي إضافات حتى لا يبطل الصوت.

لكن تساؤلات مصحوبة بالشكوك دارت حول حول الجهة التي تقف وراء المؤتمر وهو: مركز المشروعات الدولية الخاصة، التابع لغرفة التجارة الأمريكية بواشنطن، والذي تتركز اهتماماته بشكل خاص في الجوانب الاقتصادية، عبر مساندة اقتصاديات السوق الحر، وتشجيع قطاع الأعمال الخاص على المشاركة في صناعة السياسات العامة.

إذ تساءل البعض عن هدف هذه الجهة من دعمها المؤتمر، وعما إذا كان ذلك يرتبط بأجندة أمريكية، وقال الكاتب محمد سيف الدولة متسائلاً: لماذا يهتم مركز أمريكي بمماثل بقضية التعديلات الدستورية في مصر، وما هي أجندته في ذلك، وإلى أي مدى تم توجيه المؤتمر المذكور في اتجاه هذه الأجندة رغم وجود عدد من الشخصيات الوطنية المحترمة، خاصة وأن هذا هو المؤتمر الذي تم بعده تصاعد حدة الخلاف الدائر في الساحة الوطنية حول الدستور وتعديلاته؟.

وتساءل مشككاً عما إذا كان تنظيم المؤتمر المناهض للتعديل الدستوري وقبل أيام من موعد الاستفتاء يأتي كجزء من خطة التمويل، التي أعلنتها الولايات المتحدة على لسان وزيرة خارجيتها هيلاري كلينتون من تقديم مساعدات لمصر تقدر بـ 140 مليون دولار لدعم الانتقال السلمي للديمقراطية في مصر، وهل هذا مقبول ومشروع من قبل الضمير الوطني الثوري في مصر؟.

مصلحة أمريكية:

وهو أيضاً ما دفع أيضاً الكاتب والمفكر فهمي هويدي إلى إثارة الشكوك حول الأهداف الحقيقية من وراء زيادة المعونة الأمريكية لمصر، لأن "واشنطن ليست جهة خيرية تتوخي وجه الله في توزيع المعونات أو الدفاع عن الديمقراطية"، وأضاف إن "ذلك ينبها إلى أن القرار الأمريكي بزيادة الدعم إلى مصر بعد الثورة ليس بريئاً تماماً، ولكن يراد به في أحسن فروضه دعم الجماعات والمنظمات التي تتوافق مع المصالح الأمريكية".

وقال إنه "وإذا صح ذلك فإنه يؤيد ما ذهبت إليه في بداية هذه الفقرة حين ادعت أن إطالة أمد الفترة الانتقالية توفر متسعا من الوقت للقوى الخارجية لكي تحاول التأثير على مسار العملية الديمقراطية من خلال المنابر الداخلية ذات الصلة بالأمريكيين أو المرجحة بالتمويل الخارجي"، وخلص قائلاً في مقاله بجريدة "الشروق" الأربعاء، "لا أريد أن أسئ الظن بكل الناقدين والمعارضين، ولكنني فقط ألفت النظر إلى الدور الذي قد تكون المعارضة فيه لغير الله

والوطن".

وحذر هويدي من أن تمديد الفترة الانتقالية وكما يطالب البعض "يوفر فرصة كافية للقوى الخارجية لكي تجد لها موطئ قدم في الساحة المصرية يمكنها من التأثير على الوضع الداخلي والمستقبل المنشود. إذ لم يعد سرا أن تلك القوى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية (إسرائيل ورائها وربما قبلها) قد فوجئت تماما بأحداث الثورة. ولأنه من الطبيعي في هذه الحالة أن تحرص تلك الدوائر على عدم تكرار المفاجأة، فلن نستغرب أن تبذل جهدا مضاعفا لاستثمار الوضع المستجد ومحاولة الحضور في الساحة بأى صورة".

وأعرب عن مخاوفه من أن التمديد "يطيل من أجل الفراغ الدستوري، ومن ثم يدخل البلاد في دوامة الفوضى التي تغيب فيها المرجعية التي يحتكم إليها في ضبط مسيرة الانتقال إلى الوضع الديمقراطي الذي تنشده الجماعة الوطنية. ويتأكد ذلك الفراغ بشدة إذا ما نجحت الحملة الإعلامية واسعة النطاق الجارية الآن، داعية إلى رفض التعديلات الدستورية التي تفتح الباب للتقدم على طريق إقامة ذلك الوضع المنشود".

واعتبر هويدي أن "من شأن ذلك أيضا إضعاف قوى الثورة وتآكل الحماس لها في المجتمع بمضي الوقت. ذلك أن أحدا لا يشك في بأن الالتفاف حول أهداف الثورة وطموحاتها هو الآن أفضل منه بكثير بعد عام أو أكثر. أتحدث هنا عن الجماهير العريضة التي بدأت تعبر عن بعض الاستياء والقلق، خصوصا في ظل توقف عجلة الإنتاج وتعطل المصالح بسبب إضرابات العاملين واعتصاماتهم. وإذا كان ذلك حاصلًا الآن. ووقائع الثورة وهديرها لا يزال حاضرا في الأذهان، فما بالك به بعد عام أو أكثر".

وقال إنه في حال التمديد فإن "فلول النظام السابق المنحازة بحكم تركيبها ومصالحها إلى الثورة المضادة، سيتوافر لها مزيد من الوقت لترتيب أوراقها وتجميع صفوفها وتحسس الصيغ والمداخل التي تمكنها من أن تجد لها مكانا في ظل الوضع المستجد تحت عناوين مغايرة. وربما أيضا تحت لافتات تزايد على الجميع في مساندة الثورة وتبنى مطالبها".

وأوضح أنه على الرغم من أن "أعضاء المجلس العسكري أعلنوا عزمهم على تسليم السلطة إلى المدنيين في أسرع وقت، وقد عبرت عن ذلك التوقيات قصيرة الأجل نسبيا التي أعلنت للانتقال إلى صلب العملية الديمقراطية. لكن إذا طالت المدة استجابة لرغبات البعض ممن أصبحوا يتعلقون بحكم العسكر ويفضلونه على التقدم التدريجي نحو الديمقراطية، فكيف نضمن ألا يطيب لهم البقاء في السلطة، التي نعلم جيدا ما فيها من إغراءات تصعب مقاومتها. ناهيك عن أن استمرار إشغال قيادات الجيش بمشاكل الداخل يصرفه عن مهماته الأساسية بما يعني أن تظل حدود مصر كلها مكشوفة إلى أجل غير معلوم".

كاتب المقالة :

تاريخ النشر : 17/03/2011

من موقع : موقع الشيخ محمد فرج الأصفر

رابط الموقع : www.mohammdfara.com